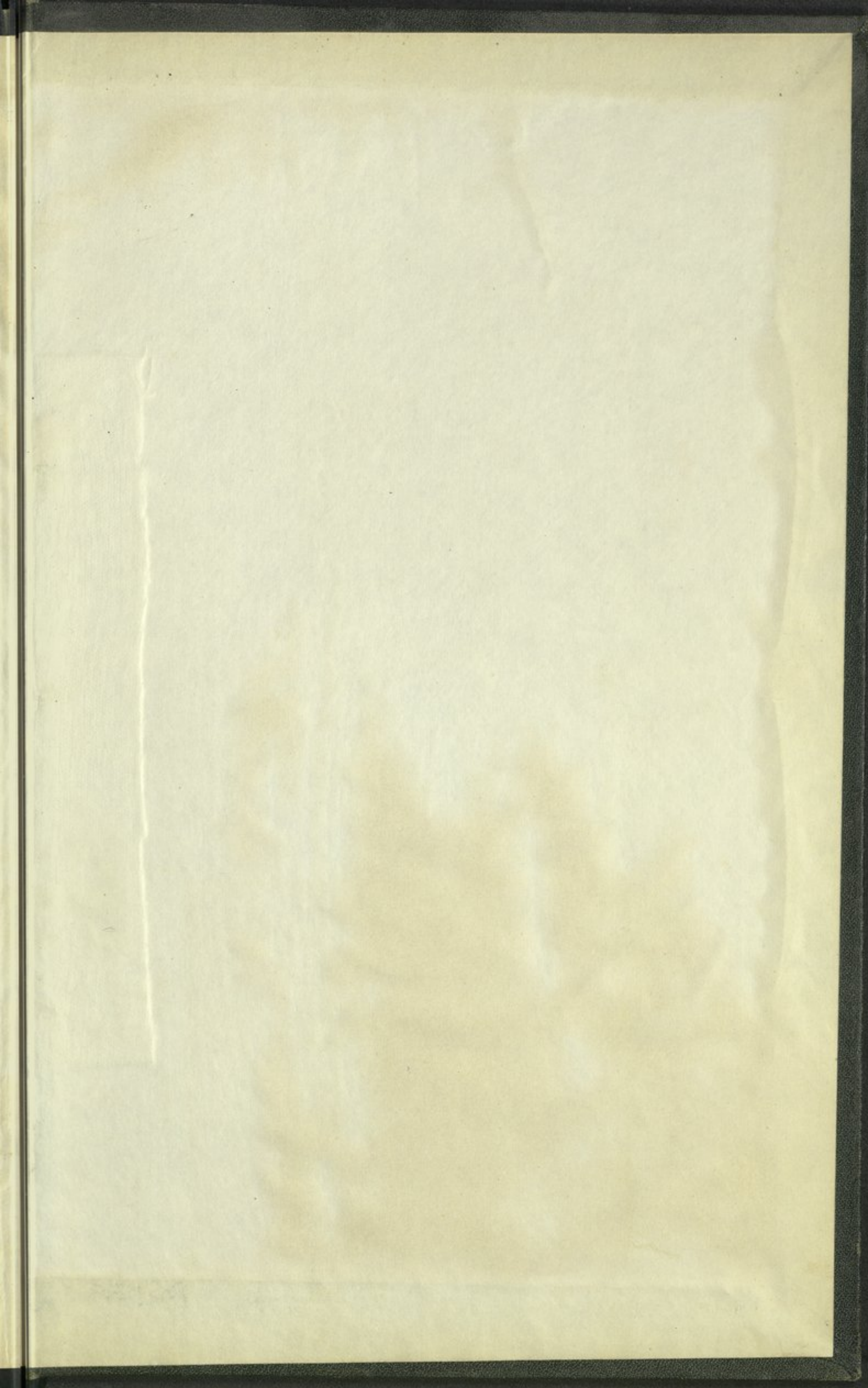


المراق - مجلس الاعيان

مجموعة قوانين مجلس الاعمار



F:338.9567:I653mA	
العراق • قوانين، أنظمة، الخ •	
MAY 3	مجموعة قوانين وزارة الاعمار •
NOV 12	3-K
DEC 4	1-L
57 MAR	3-R

338.9567
I653 mA

12 JUN 70

1800

F
338.9567
I653mA
C.1



الحكومة العراقية
مجلس الاعمار

—:0:—

مجموعه

قوانين مجلس الاعمار

(المجلد)

—•—

مطبعة الحكومة - بغداد

١٩٥٢

١٩٥٢
مجلس الاعمار
قوانين

cat. 22 May: 53

Y. 10. 1. 12
H. 10. 1. 12

مکتبہ اسلامیہ

کتاب رسالہ



کتاب رسالہ

کتاب رسالہ نیا

(مکتبہ اسلامیہ)

کتاب رسالہ - کتاب رسالہ

۲۵/۱

المحتويات

- ١ - الشكل النهائي لقانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ بعد ادخال التعديل الوارد بموجب قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار رقم (٦) لسنة ١٩٥٢
- ٢ - قانون ذيل قانون مجلس الاعمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ ..
- ٣ - الشكل النهائي لقانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار رقم ٣٥ لسنة ٥١ بعد ادخال التعديل الوارد في قانون تعديل المنهاج العام رقم (٢٥) لسنة ٥٢
- ٤ - الجدول أ المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار المتضمن تخمينات المصروفات للسنوات الست المنتهية بالسنة ١٩٥٦ المالية ..
- ٥ - الجدول (ب) الايرادات
- ٦ - مذكرة ايضاحية حول المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ..

الشكل النهائي

لقانون مجلس الاعمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠

بعد ادخال التعديل الوارد بموجب قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار

رقم (٦) لسنة (١٩٥٢)

بموافقة مجلسى الاعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتى :-

المادة الاولى - تشكيل المجلس

١ - يؤلف مجلس يدعى مجلس الاعمار برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين من غير الموظفين يكون أحدهم نائبا للرئيس يتفرغون له ويكون ثلاثة منهم من الاختصاصيين فى (أ) الشؤون المالية والاقتصادية (ب) وشؤون الرى (ج) واختصاص آخر يقرره مجلس الوزراء • ولهم جميعا حق التصويت •

٢ - يكون أحد الاختصاصيين الثلاثة سكرتيرا عاما للمجلس •

٣ - يعين الاعضاء الاجرائيون بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة عضويتهم خمس سنوات قابلة للتديد بقرار من مجلس الوزراء •

٤ - ينحى العضو الاجرائى عن عضويته بقرار من مجلس الوزراء :-

أ - اذا ارتكب جنائية أو جنحة مخلة بالشرف •

ب - اذا أصبح غير قادر على القيام بواجباته بسبب مرضه أو تغييه لمدة تزيد على شهر واحد بدون اجازة من المجلس •

٥ - يعتبر العضو الاجرائى مستقila اذا أصبح وزيرا أو موظفا أو عينا أو انتخب نائبا أو اذا كانت مصالحه الخاصة تستفيد مباشرة من منهاج المجلس ومشاريعه •

٦ - على مجلس الوزراء أن يملأ كل شاغر يحصل فى عضوية المجلس بدون تأخير غير معقول •

٧ - لا يعقد المجلس الا بحضور خمسة أعضاء على أن يكون أحدهم الرئيس أو وزير المالية وتتخذ القرارات بأكثرية الاصوات وعند التساوى يكون صوت الرئيس أو نائبه مرجحا •

٨ - يقرر مجلس الوزراء المخصصات التى يتقاضاها الاعضاء الاجرائيون •

المادة الثانية - الاختصاصات والسلطات

١ - للمجلس شخصية حكومية وله أن يدخل فى مقاولات لغرض استئجار الخدمات أو شراء اللوازم الخاصة بالتجريات والكشوف والاشراف مع أى شخص أو شركة أو مؤسسة فى العراق أو خارجه كما له أن يستأجر أو يملك الاموال غير المنقولة اللازمة لمناهجه •

٢ - للمجلس أن يعقد القروض ويصدر السندات ويرهن موجوداته أو يستقرض الأموال وغير ذلك باسمه على أن تعتبر التعهدات التي يرتبط بها على هذا الوجه - سواء أكانت محلية أو خارجية - تعهدات للدولة ويخول وزير المالية ضمان مثل هذه القروض والسندات باعتبارها تعهدات حكومية وذلك بالشروط التي يصادق عليها مجلس الوزراء على شرط أن تستحصل مصادقة مجلس الأمة قبل أن تصبح عقود القروض أو اتفاقيات الضمان نافذة المفعول •

المادة الثالثة - الواجبات

- ١ - (أ) يقدم المجلس الى مجلس الوزراء مشروعا اقتصاديا وماليا عاما لتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة أفراد لغرض رفعه الى مجلس الأمة ويحدد هذا المشروع منهاجا عاما للمشاريع التي ينبغي القيام بها من قبل المجلس ويشمل ضمن نطاقه مشاريع تتعلق بوجه خاص بخزن المياه ومكافحة الفيضان ومشاريع الري وتصريف المياه والصناعة والتعدين وكذلك المشاريع التي من شأنها تحسين طرق المواصلات النهرية والبرية والجوية على أن لا يكون المشروع مقتصرا عليها وان يتضمن درجة أسبقية هذه المشاريع في منهاجه وكلفة هذه المشاريع التقريبية والمدة اللازمة لتنفيذها •
 - (ب) على المجلس من أجل تقديم منهاجه العام أن يقوم بكشف عام لموارد العراق المستغلة وغير المستغلة وله أن يستخدم الاختصاصيين والمستشارين •
 - (ج) يخصص مبلغ لا يقل عن (٢٥٠.٠٠٠) دينار من خزانة الدولة يوضع تحت تصرف المجلس لتدارك مصاريف التنظيم والدراسات والكشوف اللازمة لاعداد المنهاج العام •
 - (د) بعد المصادقة على المنهاج العام من قبل مجلس الأمة يباشر المجلس بتنفيذ المشاريع الوارد ذكرها في المنهاج ويقوم باعداد الخطط والمواصفات التفصيلية للمشاريع المذكورة فيه ويباشر تنفيذها حسب درجة أسبقيتها المقررة •
- ٢ - يقدم المجلس قبل نهاية آذار من كل سنة الى مجلس الوزراء الاعمال الآتية لعرضها على مجلس الأمة :-
- (أ) منهاجا اضافيا يشمل التعديلات والتوسيعات الواجب ادخالها على المنهاج العام الذي سبق وصودق عليه وذلك على أساس الواردات الجديدة الناجمة بمقتضى هذا القانون •
 - (ب) تقريرا عن أعماله للسنة السابقة يبين فيه ما أنجزه من المنهاج العام المصادق عليه سابقا والمصروفات المتعلقة به •
 - (ج) * (ألفت)

(*) ألفت بموجب المادة الاولى من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ المنشور في الوقائع

المراقبة عدد ٣٠٦٦ بتاريخ ٢٤-٢-٥٢ •

٣ - يقوم المجلس بتنسيق المشاريع العمرانية التي قد تنشأ في الوزارات المختصة والتي تتعلق بمنهاجه كما ينظر في الأمور الأخرى التي يعرضها عليه رئيس الوزراء ويعتقد أنها تؤدي إلى زيادة ثروة المملكة .

٤ - يقوم المجلس بالمشاريع المقررة بواسطة مقاولين محليين أو أجانب ذوي شهرة عالمية وبإشراف مهندسين استشاريين على أن يشرف هو بدوره على جميع الأعمال الجارية ويستخدم الموظفين والمستخدمين اللازمين لهذا الغرض ويقرر المبالغ الواجب صرفها على هذه المشاريع ضمن نطاق المنهج العام والميزانية المصدقة .

٥ - يسلم المجلس المشاريع المنجزة من قبله إلى الوزارات المختصة لإدارتها وصيانتها .

٦ - للمجلس أن يقترح على مجلس الوزراء تشريع اللوائح القانونية المقترضة لانجاز منهاجه .

المادة الرابعة - مالية المجلس

١* - تكون للمجلس ميزانية خاصة وتتأني وارداته من سبعين بالمئة من صافي ما تقبضه الحكومة من الواردات من شركات النفط سواء كانت تلك الواردات من ضريبة الدخل أو غير ذلك والمبالغ الأخرى التي يخصصها له مجلس الأمة من وقت لآخر وتدرج في ميزانيته حصيلة القروض الداخلية والخارجية التي يعقدها المجلس وفق هذا القانون أو تعقدها الحكومة بالنيابة عنه على أن يقوم المجلس بإطفاء تلك القروض وتسديد فوائدها وعمولاتها وسائر تكليفها من ميزانيته .

٢* - يودع سبعون بالمئة مما تقبضه الحكومة من شركات النفط (أو أية أموال أخرى تخصصها الحكومة للمجلس) في حساب المجلس لدى المصرف الوطني العراقي وذلك ابتداء من أول ميزانية له ويقوم المجلس بإدارة هذه الأموال وفق منهاجه المقرر ولا يجوز سحب أي مبلغ من هذا الحساب بدون مصادقته وكل مبلغ يسحبه المجلس من هذا الحساب يكون بتوقيع السكرتير العام للمجلس واحد أعضائه .

٣* - مع مراعاة الفقرة (٦) من المادة الرابعة من قانون المصرف الوطني العراقي رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ للمجلس - بالشروط التي يراها مناسبة - أن يودع أو يسلف المبالغ التي يراها تفيض عن حاجته إلى المصارف والمؤسسات شبه الحكومية ذات الشخصية الحكومية المؤسسة بقانون وله أن يسلف البلديات بضمان الحكومة وله أيضا أن يستثمرها في سندات الحكومة العراقية أو شبه الحكومية .

٤ - لا يجوز صرف المبالغ المخصصة للمجلس إلا وفق اعتمادات ميزانيته السنوية وللإغراض المقررة فيها .

(*) عدلت هكذا بموجب المادة الثانية من قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ المنشور في الوقائع

العراقية عدد ٣٠٦٦ وتاريخ ٢٤-٢-١٩٥٢ .

٥ - يقدم المجلس في تقريره السنوي تدقيقا مستقلا من قبل محاسبين قانونيين يعينهم مجلس الوزراء لحساباته للسنة السابقة .

٦ - للمجلس أن يضع نظاما داخليا لادارة أعماله .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على جميع وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

قانون مجلس الاعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ نشر في الوقائع العراقية عدد ٢٨٣٦

تاريخ ٢٧-٥-١٩٥٠ .

قانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ نشر في الوقائع

العراقية عدد ٣٠٦٦ تاريخ ٢٤-٢-١٩٥٢ .

رقم (٢٢) لسنة ١٩٥١

قانون

ذيل قانون مجلس الاعمار رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٠

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :

المادة الاولى - أ - لمجلس الاعمار ان يباشر بمشروع التثراء المذكور في اتفاقيات القرض المصادق عليها بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٠ والاشراف على تنفيذه وله القيام بكافة الاعمال الاخرى المتعلقة بالمشروع المذكور والاشراف عليها .

ب - اذا اقتنع مجلس الاعمار ان بعض المشاريع الداخلة ضمن اختصاصه والمبينة في الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون قد كملت مواصفاتها وكشوفها وان مخصصاتها مؤمنة في قانون الميزانية او بقانون خاص او مما يستطيع المجلس الاتفاق عليها من ميزانيته وان تأخير القيام بها الى حين اكمال المنهج العام فيه ضرر أو ان المصلحة العامة تقتضي القيام بها فورا فله ان يقوم بتنفيذها او بالاشراف عليها بعد مصادقة مجلس الوزراء . على ان يدخلها في منهاجه العام الذي يقدم لمجلس الامة .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رجب سنة ١٣٧٠ واليوم السادس عشر من شهر نيسان سنة ١٩٥١ .

عبدالله

نوري السعيد	توفيق السويدي	عمر نظمي
رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير الداخلية
مصطفى العمري	ماجد مصطفى	محمد حسن كبه
وزير بلا وزارة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير بلا وزارة
ناكر الوادي	ضياء جعفر	عبد الوهاب مرجان
وزير الدفاع	وزير المواملات والاشغال	وزير المالية
حسن سامي تاتار	خليل كنه	عبد المجيد محمود
وزير العدلية	وزير المعارف	وزير الاقتصاد

نشر في الوقائع العراقية عدد ٢٩٦١ بتاريخ ١٧-٤-١٩٥١

الشكل النهائي

لقانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ بعد ادخال التعديل
الوارد في قانون تعديل المنهاج العام رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٢
المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب صدقنا القانون الآتي :-

* المادة الاولى - يصادق بهذا القانون على المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار
للسنوات الست ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ المالية حسب الجدول
(أ) المرفق بهذا القانون

* المادة الثانية - يخصص مبلغ مقداره ١٥٥٠٣٧٤٠٠٠ دينار لتنفيذ المنهاج العام
المذكور في المادة الاولى وفق الفصول المبينة فيه

* المادة الثالثة - تخمن ايرادات مجلس الاعمار خلال السنوات الست الآتية الذكر
بـ ١٦٨٠٧٤٠٠٠٠ دينار حسب الجدول (ب) المرفق بهذا القانون

المادة الرابعة - لمجلس الاعمار ان ينفق المبالغ المخصصة في الجدول (أ)
لكل سنة من السنين المذكورة على الاعمال التي يقرر تنفيذها ضمن المنهاج واذا
بقي من الاعتمادات في جهتي الايراد والصرف المخصصة لسنة من السنين فله ان يضيفها
الى السنة او السنين التي تليها .

المادة الخامسة - لمجلس الاعمار بموافقة وزير المالية ان يجري المناقلة بين
اعتمادات مواد الفصل الواحد .

المادة السادسة - أ - لمجلس الاعمار ان يخول الوزارات المختصة القيام بما
يراه ضروريا من الاعمال العمرانية الداخلة في المنهاج العام سواء كانت قد باشرت
بها ولم تتمها ام غيرها من الاعمال العمرانية وعلى تلك الوزارات ان تنفق على هذه
الاعمال بطرق الصرف المتبعة في الدولة وتدخل المبالغ بمفرداتها في حساباتها وفق
القوانين .

ب - تعطي تلك الوزارات مقابل المبالغ المصروفة شهادات سنوية فيما انفقته على
كل عمل من الاعمال .

المادة السابعة - لوزير المالية ان يسلف مجلس الاعمار المبالغ اللازمة للقيام
باعماله ومشاريعه حتى يتيسر له قبض ايرادات النفط في مواعيد استحقاقها .

المادة الثامنة - تكون الاعتمادات المقررة بموجب هذا القانون ميزانية ملحقه
بالميزانية العامة لكل من السنين المعينة بهذا القانون .

* عدلت هكذا بموجب قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ الصادر في الوقائع العراقية
عدد ٣٠٧٦ تاريخ ٢٤-٣-١٩٥٢ .

المادة التاسعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - على جميع وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ نشر في الوقائع
العراقية عدد ٢٩٨٤ تاريخ ١١-٦-١٩٥١ .

قانون تعديل المنهاج العام رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ نشر في الوقائع العراقية عدد ٣٠٧٦
تاريخ ٢٤-٣-١٩٥٢ .

٣							١	الطرق الرئيسية والجسور
٢٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	أ	طريق بصرة - عمارة - كوت - بغداد
١٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	ب	طريق دلتاود - كركوك (بغداد - كركوك - اربيل)
٣٤٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	ج	طريق بغداد - شرقاوط
٢							٢	الطرق العامة والجسور
٤٤٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	أ	طرق عامة في المناطق الجبلية
١٥٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	ب	الحلة - كوفه - نجف
١٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	ج	حلة - ديوانية - شامية - ابي صخير
٥٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	د	طرق عامة
٢٩٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٢٩٠٠٠٠	هـ	جسور تكميلية
٦١٧٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٧٦٠٠٠	و	جسور جديدة
٢٦٧٦٦٠٠٠	٥٤٥٠٠٠٠	٥٤٥٠٠٠٠	٥٣٠٠٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	٢٠٦٦٠٠٠	مجموع الفصل الثالث	
٤							٤	المباني والمؤسسات
٥٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	١	مستشفيات ومؤسسات صحية
٥٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٢	مدارس
١٦٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣	انشاء دور للعمال والموظفين
٥٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤	مبان عامة
٣١٨٠٠٠٠	-	-	-	-	-	٣١٨٠٠٠٠	٥	مبان تكميلية
١٨٠١٨٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠	٢٣٦٨٠٠٠	مجموع الفصل الرابع	
٥							٥	احياء اراض ومشاريع اخرى
١٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	-	١	تحريرات ومختبرات زراعية
٣٤٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢	احياء الاراضي الزراعية ذات المشاريع الصغيرة
١٠٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣	اصلاح وتوسيع الغابات
١٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	-	٤	تربية وتحسين الحيوانات وتنظيم المراعي والملاحي لها
٤١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥	الاباد الارتوازية ومياه الشرب
١٠٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٦	ردم المستنقعات
٢٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٧	اعمال خاصة بالمناطق الجبلية والمصايف ودور الاستراحة
٨١٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٨	المسح الجوي والمسح العام
٢٦٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٩	الاستملاكات
١٩٤٨٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٤٩٨٠٠٠	١٠	البرق واللاسلكي والتلفون
٢٢٢٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠	١١	المطارات
٢٢٩٨٦٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٤١٥٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠	١٦٨٦٠٠٠	مجموع الفصل الخامس	
٦							٦	الصناعات
٣١٠٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	١	المشاريع الصناعية والتعدين
٣١٠٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	مجموع الفصل السادس	
١٥٥٣٧٤٠٠٠	٣٢٢٣٥٠٠٠	٣٢٢٣٥٠٠٠	٣١٦٠٠٠٠٠	٢٨٣٩٠٠٠٠	٢٠٤٦٠٠٠٠	٩٣٦٤٠٠٠	المجموع العام	

الإيرادات

المجموع (ب)

نوع الإيراد	الإيرادات السنة ١٩٥١	الإيرادات السنة ١٩٥٢	الإيرادات السنة ١٩٥٣	الإيرادات السنة ١٩٥٤	الإيرادات السنة ١٩٥٥	إيرادات السنة ١٩٥٦	مجموع الإيرادات
إيرادات النفط	١٠٥٠٠٠٠٠	١٨٦٩٠٠٠٠	٣٢٩٠٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠٠٠	٣٤٣٠٠٠٠٠	١٦٤٠٠٠٠٠
حصيلة قرض مشروع الترانز	٣٧٠٠٠٠	١٢٨٥٠٠٠٠	٩٧٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠	—	٣٩٦٥٠٠٠
إيرادات متنوعة	٢٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠
المجموع	١٠٥٤٧٢٠٠٠	٢٠٥٤٨٠٠٠	٣٣٩٢٠٠٠٠	٣٤٩٧٥٠٠٠	٣٤٠٥٠٠٠٠	٣٤٣٧٠٠٠٠	١٦٨٠٧٤٠٠٠

مذكرة ايضاحية

عن المنهاج العام

الايـرادات :

وضعت الايرادات على أساس تخصيص ٧٠٪ / سبعةون في المئة مما تقبضه الحكومة من الواردات من شركات النفط سواء كانت تلك الواردات من ضريبة الدخل أو غير ذلك اعتباراً من ١-٤-١٩٥١ ويبلغ مجموع الواردات - / ١٦٨٧٤٠٠٠٠٠ دينار .

المصروفات :

* يبلغ مجموع كلفة المنهاج الاضافي العام المعدل - / ١٥٣٦٢٤٠٠٠٠ ديناراً للسنوات الست المنتهية بسنة ١٩٥٦ المالية .

لم يطرأ أى تغيير على اعتمادات ميزانية السنة ١٩٥١ وقد بقي مجموع اعتمادات فصولها كما صدق في قانون المنهاج العام وهو - / ٩٣٦٤٠٠٠٠ دينار . أما اعتمادات السنوات التي تليها فقد طرأ عليها تغييرات مهمة . كما انه أضيف الى المنهاج العام سنة أخرى هي سنة ١٩٥٦ حيث وجد ان كثيراً من المشاريع يمتد تنفيذها وأنها لا تكفي من خمس سنوات . وفيما يلي تفاصيل عن المشاريع الاضافية التي تضمنها هذا المنهاج .

الفصل الاول :

فتحت مادة جديدة في الفصل الاول وهي المادة الرابعة منه « تهيئة وتدريب المهندسين والفنيين من العراقيين » وقد خصصت المبالغ اللازمة لغرض ايفاد البعثات للتخصص بالفروع والمواضيع الهندسية والفنية لكي يتيسر للمجلس في خلال السنوات القلائل القادمة اعداد المهندسين والفنيين من العراقيين للاضطلاع بمشاريعه وأعماله . يضاف الى ذلك نفقات الدورات التدريبية الفنية والمدارس الميكانيكية المزمع فتحها من قبل وزارة المعارف لتدريب العراقيين على الاعمال الميكانيكية .

الفصل الثاني :

لقد تضمن هذا الفصل مشاريع رى جديدة لم تكن داخلية في المنهاج العام المصدق وقد قرر الآن ادخال تلك المشاريع بعد أن تحقق نفعها وضرورتها وهذه المشاريع هي :-

(١) خزان يخمة - ويقوم هذا الخزان على الزاب الكبير لضبط مياهه في موسم الفيضان لغرض استعمالها لأغراض الري .

(٢) مشاريع رى في لوائي أربيل والموصل - تجرى الآن دراسات في لوائي أربيل

والموصل لغرض التوصل الى ايجاد مشاريع رى في ذينك اللوائين بالنسبة الى الامكانيات الطبيعية وعلى ضوء تلك الدراسات سينظر في أمر انجاز مشاريع رى في اللوائين المذكورين .

* أضيف مبلغ مقداره ١٧٥٠٠٠٠٠ دينار الى المادة الثانوية آ - ٢ (طرق عامة في المناطق الجبلية) من الفصل الثالث من قبل مجلس الامة وبهذا يصبح مجموع تخمينات المصروفات ١٥٥٣٧٤٠٠٠٠ دينار .

٣ - انشاء سد على نهر دجلة جنوب مصب العظيم للاستفادة من مياه خزان بخمه مع

حفر الجداول •

بناء على ما تقرر من انشاء الخزان في بخمة وتوفير زيادة المياه في نهر دجلة فقد وجد ان من الضروري انشاء سد على نهر دجلة في مكان يقع جنوب مصب نهر العظيم وذلك لغرض رفع منسوب المياه بواسطة هذا السد لغرض توجيهها الى زراعة الاراضي الواقعة على ضفتي دجلة بصورة عامة وعلى اراضي النهروان الواقعة على الضفة اليسرى بصورة خاصة وبواسطة هذا السد يمكن احياء اراضي النهروان القديمة •

٤ - احياء مشاريع رى البصرة - تجرى الآن التحريات لايجاد مشاريع في البصرة وسيقام بتلك المشاريع على ضوء الدراسات القائمة مع القيام باصلاح جداول الري الحالية هناك حسب ما تقتضيه الضرورة الفنية •

الفصل الثالث :

الطرق والجسور

لقد روعيت في وضع منهاج الطرق حاجة البلاد القصوى الى تنظيم شبكة مظلمة من الطرق الرئيسية والعامة والفرعية ليربط انحاء المملكة جميعا فتتغش اقتصاديا واجتماعيا • وان العمل في انشاء هذه الطرق سيكون شاملا ، اما الجسور الجديدة فستنشأ في بغداد والكاظمية والبصرة والناصرية والهندية وعلى الزاب الكبير وعلى الزاب الصغير وفي الموصل هذا عدا جسر الكوفة الذي اُحيل بالتعهد •

الفصل الرابع :

المباني والمؤسسات :

بالاضافة الى المستشفيات والمؤسسات الصحية والمدارس والمباني العامة فان مبالغ جديدة قد خصصت لانشاء دور للعمال وللموظفين في مختلف انحاء القطر •

الفصل الخامس :

احياء اراض ومشاريع أخرى :

لقد تضمن هذا الفصل مشاريع جديدة لم تكن داخلية في منهاج العام المصدق وهذه المشاريع تختص بالتحريات والدراسات الزراعية وتربية وتحسين الحيوانات وتنظيم المراعي والملاجئ لها ، فقد خصص للمادة الاولى تحريات ومختبرات زراعية مبلغ قدره ١٠٧٥٠٠٠٠٠ دينار كما خصص للمادة الرابعة « تربية وتحسين الحيوانات وتنظيم المراعي والملاجئ لها » مبلغ قدره ١٠٢٥٠٠٠٠ دينار ، هذا بالاضافة الى المبالغ الاضافية التي خصصت لمياه الشرب البالغة ٤١٠٠٠٠٠ دينار وقد زيدت المبالغ

المطلوبة لاصلاح وتوسيع الغابات كما زيدت المبالغ المطلوبة لاجراء الاراضى ذات المشاريع الصغرى .

وقد وجد ان من الضرورى تخصيص المبالغ اللازمة للتوسعات الضرورية فى البرق واللاسلكى والتلفون تلك التوسعات التى يجب أن تمشى مع المشاريع العمرانية وقد خصص لذلك ١٩٤٨٠٠٠ دينار .

الفصل السادس :

الصناعات :

لم يكن المنهاج العام المصدق محتويا على فصل للمشاريع الصناعية اما المنهاج الجديد فقد احتوى على فصل خاص للمشاريع الصناعية والتعدين وقد خصص لذلك ٣١٠٥٠٠٠٠ دينار لتنفق على مختلف الصناعات الممكن اقامتها فى العراق .

لقد تبين للمجلس أن فى الامكان انشاء معامل صناعية شتى فى منطقة كركوك للاستفادة من الغاز الطبيعى الذى يستخرج مع النفط والتى تكاد تكون الاستفادة منه معدومة فى الوقت الحاضر ومن أهم الصناعات الممكن اقامتها هناك هى صناعات السممت والسماد الكيماوى والكبريت واطارات السيارات .

وهناك صناعات أخرى ينوى المجلس تأسيسها كصناعة السكر وصب الحديد والنسيج والقيز .

وسيقوم المجلس بتمويل هذه الصناعات اما مباشرة أو عن طريق المصرف الصناعى وذلك بتمه بالاموال اللازمة لانماء الصناعات فى المملكة عن طريق قيامه بالتسليف ، وقد يكون قسم من تلك الصناعات حكوميا والقسم الآخر تساهم فيه الحكومة عن طريق المصرف الصناعى مع الشركات الاهلية .

أما التحريات عن المعادن فلا زالت مستمرة وقد خصص فى ميزانية المجلس المبالغ اللازمة لها تحت الفصل السادس « الصناعات » بدلا من المادة السابعة من الفصل الخامس . وعند الانتهاء من التحريات سينظر فى وضع خطة ثابتة للتعدين لاستغلال المعادن التى ثبت فائدتها الاقتصادية .



بسم الله الرحمن الرحيم واليه المرجع واليه المآل
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

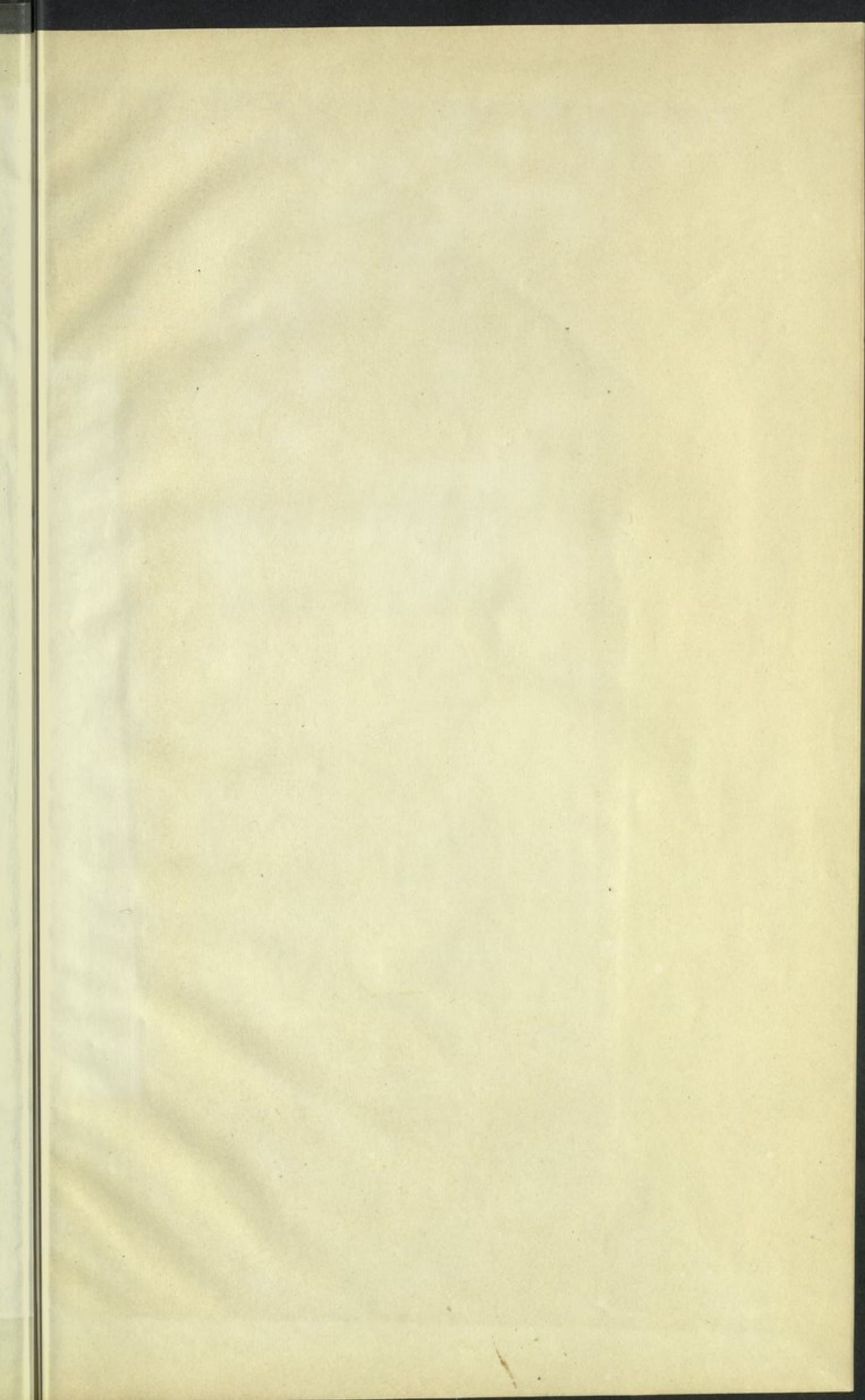
والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآل
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآل
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآل
والله اعلم بالصواب



F:338.9567:1653mA:c.1
العراق، وزارة الاعمار
العراق، قوانين، أنظمة، الخ. مجموعة
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01854277



F

338.9567

I653mA

C.1